دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

تراثيات

مجلة علمية محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

العدد الحادي والعشرون

يناير ٢٠١٧م

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د نيقين محمد موسى

تراثيات/مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث بدار الكتب . ـ س ١، ع ١ (يناير ٢٠٠٣).

. ـ القاهرة:

مطبعة دار الكتب ، ٢٠٠٣ - .

مج ؛ ٢٩سم.

نصف سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لايجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٣/١٢٢٠٧

تراثيات
مجلة علمية محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

في هذا العدد

بحوث ودراسات :

- النشر الصوتي للكتب العربية على الإنترنت : دراسة نشرية تحليلية
د. مجدي الجاكي ٩
- اختلاف الروايات الشعرية: تنظيرًا وتطبيقًا
د. عاطف محمد المغاوري ٧٥
- كتب فضائل البلدان المصرية في التراث العربي: نظرات تقويمية
د. حسام أحمد عبدالظاهر ١٠١
- إسهامات الأرمن الحضارية في مصر الفاطمية
د. نورا عبدالعظيم ١٣٧
- علم اللغة وعلاقته بعلم الدبلوماتيك (علم نقد الوثائق)
د. نسمة عيد علي ١٥٥

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. نيڤين محمد موسى
رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية
د. أشرف قادوس
رئيس التحرير
أ. د. عبدالستار الحلوجي
مدير التحرير
أحمد عبدالستار
مدير التحرير التنفيذى
سهير عبدالعاطي
سكرتير التحرير
د. نورا عبدالعظيم

مستشارو التحرير

إبراهيم شبوح
(تونس)
أحمد شوقي بنبين
(المغرب)
أسامه ناصر النقشبندي
(العراق)
رضوان السيد
(لبنان)
فيصل الحفيان
(سوريا)
يحيى محمود بن جنيد
(السعودية)

دار الكتب والوثائق القومية
المراسلات
مركز تحقيق التراث - دار الكتب والوثائق القومية
كورنيش النيل- رملة بولاق - القاهرة
ت : ٥٧٥١٠٨٦ - فاكس : ٥٧٨٩٦٧٨
E-mail:scenlers@darelkotob.org

مدير المطبعة
محمود يونس سيد

تصدير

بدأ صدور هذه المجلة مع بداية عام ٢٠٠٣م ، وكان مخططًا لها أن تكون نصف سنويَّة ، واستطاعت ـ بفضل الله ـ أن تنتظم في الصدور لبضع سنين ، ثم طرأت ظروف أدت إلى تأخُّر صدور الأعداد عن مواعيدها المقررة . وظلت المسافة بين التاريخ المقرر والتاريخ الفعلي للصدور تتسع شيئًا فشيئًا حتى بلغت ذروتها في الفترة الأخيرة . ونتج عن ذلك أن هذا العدد الذي لن يراه القراء إلا في يناير ٢٠٢٢م ـ على أحسن تقدير ـ يحمل تاريخ يناير ٢٠١٧م .

ولأسبابٍ لا داعي لذكرها قررت أن أستقيل من رئاسة التحرير ، وأن يكون هذا العدد آخر عددٍ يحمل اسميَ كرئيسٍ للتحرير . وأرجو أن يتقبَّل القرَّاء الكرام اعتذاري ، وأن تُوفَّق هيئة دار الكتب والوثائق القومية في اختيار من يستكمل المسيرة .

والله ولي التوفيق ،

عبد الستار الحلوجي

بحوث ودراسات

علم اللغة وعلاقته بعلم الدبلوماتيك (علم نقد الوثائق)

د . نسمة عيد علي(*)

تمهيد

يناقش هذا المقال العلاقة بين علم الدبلوماتيك Diplomatic وعلم اللغة Linguistics ؛ لأنهما أهم علمين يتجاذبان موضوع الوثائق ، فوجب التعرض لهما بالمناقشة والتعريف ، والتعرض لكل ما يتصل بهما ، وذلك من خلال التعريف بكليهما ، والتركيز على مشتملات كل علم ، وما يتعلق به من مصطلحات .

لذلك كان من الضروري التعريف باللغة وعلم اللغة ، والتعريف بعلم الدبلوماتيك ، والتعريف بعلم الشروط . ومن خلال ذلك نستخلص مدى العلاقة بين علم اللغة وعلم الدبلوماتيك (علم نقد الوثائق) ، وكذلك معرفة ما إذا كان علم الدبلوماتيك وعلم الشروط وجهين لعملة واحدة أم أن كلاً منهما يشكل علمًا مستقلاً بذاته .

تعريف اللغــة

من أشهر تعريفات اللغة تعريف ابن جني : «حدُّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» . والأصل اللغوي لها : فُعلة من لَغَوتُ أي تكلمت ، وقالوا في جمعها : لُغات ولُغوت ، وقيل : منها لغَى يلغَى ، ومصدره :اللغا ، وكذلك اللغو أي الكلام(١) .

وتُعد اللغة من أهم الظواهر الاجتماعية ؛ حيث إنها السبب الرئيس وراء كل تقدم اجتماعي قُدر له البقاء والكمال ، كما أنها تُعد أحد أهم الروابط التاريخية التي تربط بين الأجيال المتعاقبة من أبناء البلد الواحد برباط يحقق وحدتهم على مر العصور ، فهي بمثابة العامل المساعد في استمرارية نقل وتوارث التجارب الشعبية والعادات والتقاليد والعقائد بكل ما يدل عليها من مفردات وعبارات وتراكيب(٢) .

تعريف علم اللغة

هــو العلــم الــذي يــدرس اللــغــة . ويُقسَّم إلى قسمين ، هما : علم اللغة الوصفي descriptive linguistics ؛ وهو الذي يصف اللغة ، ويفحص ظواهرها ومظاهرها . وعلم اللغة التاريخي historical linguistics ؛ وهو الذي يتتبع تطور اللغة وتغيرها على مر العصور(٣) . فهو

(*) مدرس بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات ، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

(١) الخصائص ١ : ٣٣ .

(٢) مناهج البحث في علم اللغة (المقدمة) ، ص١ .

(٣) أسس علم اللغة ، ص ٣٥ – ٣٦ .

يبحث عن تاريخ وتنوع الألفاظ ودلالاتها ، ومعرفة ما طرأ عليها من تغيير ، بتجريد بسيطها وحلِّ مُركَّبها[١] . ويستخدم المنهج الوصفي في دراسة علم اللغة ؛ لكونه مادة موضوعية لا يمكن إدراكها بالتأمل .

ويهتم علم اللغة بدراسة اللغة المسموعة والمقروءة ، من حيث هي ظاهرة إنسانية واجتماعية وفكرية ، كما يهتم بدراسة العلاقات بين اللغات ، وتنوعها باختلاف المكان والطبقات الاجتماعية ، ومدى تغيرها بتغير الزمان والمكان ، وقدرتها على الاستمرار ، واستخدامها في مختلف شئون الحياة الدينية والدنيوية[٢] .

ويعد فقه اللغة من المصطلحات ذات الصلة الوثيقة بعلم اللغة ، ويقابله في اللغة الإنجليزية مصطلح Philology ؛ وبالبحث عن هذا المصطلح تبيَّن أن الأوربيين عَرفوه قديمًا بالعلم الذي يهتم بتاريخ الكتب المخطوطة من حيث نصها وخطوطها والمواد التي كُتبت بها وعليها[٣] ، كما يُعرف بأنه "علم القراءة المتأنية" لنقد النصوص وضبطها ، فهو يهدف إلى الكمال ، والوصول إلى ما ينبغي أن يكون عليه النص[٤] .

ويطلق مصطلح الفيلولوجيا على :

١ ـ فك رموز الكتابات القديمة التي كُتبت بلغات مجهولة ، أو بلغات معلومة كُتبت برموز مجهولة .

٢ ـ تحقيق الوثائق والمخطوطات القديمة ؛ بهدف نشرها والانتفاع بها .

وقد تجاوز مصطلح Philology دراسةَ النصوص القديمة ، ليصل إلى مقارنة الظواهر القديمة والحديثة ذات الصلة باللغات الحية ، ونشأ عنه مصطلح علم اللغة Linguistics ؛ وأصبح المنهج التطوري التاريخي منهج دراسة القِدَم والتحول ، أي التاريخ والتطور ، بينما المنهج الوصفي هو منهج دراسة المعاصَرة والثبات[٥] .

---

(١) الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية (رسالة تتضمن بعض الملاحظات على اللغة العربية وعلم اللغة) ، ص ٨ .

(٢) في الألسنية الحديثة ، ص ١٥ .

(3) Martin G.Eisnre. The Return to philology and the Future of Literary Criticism: Reading the Temporality of Literature in Auerbach,Benjamin, and Dante.- 2011. HYPERLINK "http://escholarship.org/cu/item/4gg644zp" http://escholarship.org/cu/item/4gg644zp .- visited date: 12/8/2015.

(4) Pollock,Sheldon. Future Philology?The Fate of a Soft Science in a Hard World. Vol. 35. No4, the fate of disciplines edited by James Chandler and Arnold 1. Davidson(summer 2009), P P. 933,934.

(٥) في الألسنية الحديثة ، ص١٣ .

ويشير ما سبق إلى العلاقة بين علم اللغة وعلم الدبلوماتيك ؛ فكلاهما يهتم بدراسة النصوص القديمة وتحليلها وفك رموزها ، إلا أن أهدافَ كل منهما تختلف ، وإن اتفقت في أساليب دراستها ، فعلم اللغة يهدف إلى دراسة تطور اللغة من خلال دراسة النصوص القديمة ، بينما يهدف علم الدبلوماتيك إلى دراسة الوثائق ونقدها للتحقق من صحتها ، باعتبارها مصادر للمعلومات المتراكمة خلال العصور المختلفة ، مع الاستعانة بمنهج علم اللغة ، كأداة تساعده في تحقيق هذا الهدف .

ويُعد علم اللغة أعم وأشمل من فقه اللغة ، ففقه اللغة يرتبط بالدراسات اللغوية الخاصة بلغة معينة أو مجموعة من اللغات باستخدام مناهج علم اللغة ، ومعرفة خصائصها وتاريخها وتطورها وتفاعلها مع الفكر والبشر ومع غيرها من اللغات . ويتلاقى كل منهما ، أي فقه اللغة وعلم اللغة ، في وصف وتفسير الظاهرة اللغوية ، ومحاولة الكشف عنها بالاعتماد على مناهج علم اللغة ، كما يُعدُّ فقه اللغة أضيق وأعمق من علم اللغة ، وذلك لأنه يُعنى بدراسة لغة معينة أو مجموعة معينة من اللغات دراسة مفصَّلة يخرج منها بمميزاتها وتاريخها . ويستفيد علم اللغة من مخرجات فقه اللغة في بحثه للغات المختلفة ، حتى أنه لا غنى لعلم اللغة عن فقه اللغة ، ولا يمكن تصوره بدونه[١] .

ومناهج علم اللغة الحديث ، منذ نشأته في القرن التاسع عشر الميلادى إلى اليوم أربعة ، هي :

١ ـ المنهج المقارن Comparative Method

٢ ـ المنهج الوصفي Descriptive Method

٣ ـ المنهج التاريخي Historical Method

٤ ـ المنهج التقابلي Contrastive Method

ويهمنا في هذه الدراسة معرفة المنهج التاريخي ؛ لأنه يبحث تطور اللغة الواحدة عبر القرون ، أو بمعنى آخر يبحث التغير في اللغة الواحدة على مر العصور . ويقوم بذلك من خلال دراسات وصفية للمستويات اللغوية المختلفة عبر القرون ، بحيث تتكامل هذه الدراسات لتُمكن البحث اللغوي التاريخي من البحث في تاريخ اللغة من أقدم نصوصها المدونة إلى وقتنا الحالي[٢] .

وهناك مجالات كثيرة للبحث اللغوي التاريخي ، حيث إنه يعطى صورة واضحة لتاريخ الحياة اللغوية ، ولا يقتصر ذلك على تغير البنية اللغوية من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، بل يتناول مستويات الاستخدام اللغوي في البيئات المختلفة ، وتغير ذلك عبر الزمن ،

(١) اللسان والإنسان : مدخل إلى معرفة اللغة ، ص ١٥ – ١٦ .

(٢) مدخل إلى علم اللغة ، ص٢٣ .

كما يتناول الانتشار اللغوي ودخول اللغة إلى مناطق جديدة ، ويبحث أيضًا في الانحسار اللغوي عن مناطق بعينها . وعلى ذلك فالتاريخ اللغوي يتناول دراسة التغير في البنية اللغوية ، ويبحث التغير في مستويات الاستخدام[١] .

ولهذا يُعد علم اللغة التاريخي والجغرافي من أكثر الفروع التي تُساعد في الدراسة الدبلوماتية للوثائق ، حيث إن علم اللغة التاريخي يركز على الزمان ، على اعتبار أن اللغة تتغير من زمان لآخر ، ويشمل هذا التغير جميع المستويات اللغوية[٢] . ويهتم علم اللغة الجغرافي بدراسة تغير اللغة بتغير المكان ، حيث تتنوع اللغات وتختلف باختلاف الأماكن ، سواء كان الاختلاف على مستوى الدول ، أو على مستوى الدولة الواحدة التي تتنوع فيها اللهجات وأساليب الخطاب[٣] .

مستويات علم اللغة

علم اللغة في أبسط تعريفاته : هو دراسة اللغة على نحو علمي ، وتُدرس اللغة في إطار علم اللغة في مستويات أربعة ، هي :

١ ـ المستوى الصوتي Phonetics ، Phonology : يدرس أصوات اللغة باعتبارها وحدات صوتية مجردة منعزلة عن سياقاتها ؛ حيث يركز على بيان مواضع نطق هذه الأصوات وصفاتها في لغة معينة ، وهو ما يُطلق عليه مصطلح Phonetics .

وقد يدرس الصوت اللغوي باعتباره وحدة في نسق صوتي ؛ حيث يهتم ببيان الأشكال المختلفة التي يتشكل بها الصوت ، وكذلك بيان وظائفه وقِيَمِه ، ويُطلق عليه مصطلح Phonology .

٢ ـ المستوى الصرفي Morphology : يختص بدراسة الصيغ اللغوية ، وبناء الكلمة ، وطرق تشكيلها ، من اشتقاق ونحت وإلصاق ، وما يطرأ عليها من تغييرات . ويدرس وظائف هذه الصيغ ، ويصنفها إلى أجناس كالفعل والاسم والأداة ، أو التذكير والتأنيث ، أو الإفراد والتثنية والجمع ، ويدرس أيضًا التغيرات الصرفية الناشئة عن تجاور الأصوات ، وما يتصل بالصيغ باعتبارها كلمات .

٣ ـ المستوى التركيبي أو النحوي Syntax : وهو يعالج عملية انتظام الكلمات في جمل ، فيهتم بدراسة نظام الجملة وتحليلها ، وبيان العلاقات النحوية التي تربط بين عناصرها المختلفة ، كما يدرس أنواع الجمل من إثبات ، أو نفي ، أو استفهام ، أو غير ذلك .

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ، ص٢٤ .
(٢) في الألسنية الحديثة ، ص٣٠ .
(٣) المصدر السابق ، ص٣٢ .

٤ ـ المستوى الدلالي Semantics : ويُعنَى بدراسة معاني المفردات والعبارات والعلاقات الدلالية المختلفة ، مثل الترادف ، وتعدد المعنى ، والاشتراك اللفظي ، ودراسة التغير الدلالي وأسبابه ، وحياة الكلمات وتطورها التاريخي ، وما يلحقها من رقى أو انحطاط[١] .

علم الدبلوماتيك (علم نقد الوثائق)

يدرس علم الدبلوماتيك التقليدي الوثيقة القانونية من حيث تعريفها وشكلها وقيمتها التاريخية ، والوثيقة هي كل مكتوب يشتمل على تصرف قانوني يعد فعلاً إراديًا تترتب عليه آثارٌ قانونية ، من إنشاء حق أو التزامٍ قد يصدر عن إرادة واحدة أو عن اتفاق إرادتين أو أكثر ، مثل العقود على اختلاف أنواعها .

وقد يشتمل هذا المكتوب على واقعة قانونية ، أي حدث تتدخل الإرادة فيه أو لا تتدخل . وفي الحالين تترتب عليها آثارٌ قانونية ، مع الفارق بينهما في أن التصرف القانوني تترتب الآثار القانونية على الفعل الإرادي ، أما في الواقعة القانونية فلا دخل للإرادة في الآثار القانونية وإن وجدت[٢] .

ويُوصف علم الدبلوماتيك ، في اللغات الأوروبية ، بأنه العلم الذي يقوم بالدراسة النقدية للمصادر الأدبية الرسمية للتاريخ ، خاصة المصادر التي تعترضها الشكوك والجدل ، مثل : الدساتير ، والبراءات ، والمراسيم ، والمعاهدات والاتفاقيات ، والوثائق الشرعية[٣] . وقد استُخدمت كلمة دبلوماتيك بسبب طبيعة الدبلوما كورقة رسمية[٤] ؛ ولهذا عُرف بأنه العلم الذي يُعنى بدراسة الخصائص الداخلية والخارجية للوثائق الرسمية المختلفة ، ومن هنا يأتي اشتقاقه من دبلومة Diploma بمعنى وثيقة رسمية[٥]

ويهتم علم الدبلوماتيك بدراسة الوثيقة الدبلوماتية التي تعد مصدرًا أصيلاً من مصادر المعلومات عامةً والتاريخ خاصةً ؛ لأن كاتبَها لم يخضع للعوامل الشخصية والسياسية ، وإنما خضع لرقابة الديوان أو الهيئة التي صدرت عنها الوثيقة ، ويتم دراستها من حيث الشكل عن طريق دراسة الخصائص الداخلية والخارجية[٦] .

---

(١) ملخص لمستويات اللغة وضعه الدكتور سعد عبد الرحيم . مدرس اللغة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، والمشرف المشارك على هذه الدراسة .

(٢) الدبلوماتيكا (مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة . مج٧٢) ، ص٢٠٠ – ٢٠١ .

(٣) علم تحقيق الوثائق ، المعروف بعلم الدبلوماتيك ، ص٣ .

(٤) المصدر السابق . ص١٤ .

(٥) الوثائق العثمانية (الدبلوماتيك) : دراسة حول الشكل والمضمون ، ص١٣٦ .

(٦) مقدمة للوثائق العربية ، ص٥ .

وتساعد الدراسة المفصلة للخصائص الداخلية والخارجية على تحديد ما إذا كانت الوثيقة أصلية أو مزورة[١] ؛ ولذلك يقوم الدبلوماتي بدراسة الوثيقة خارجيًا من حيث المادة المكتوبة عليها ، والحبر المكتوبة به ، ونوع الخط ، والختم ، وعلامات الصحة والإثبات ، وطريقة إخراج الصفحة ، وهذه الخصائص لا يمكن دراستها إلا على الأصل ، وداخليًا من حيث اللغة والصياغة والوقائع التاريخية والقانونية التي تتضمنها الوثيقة ، وهذه الخصائص يمكن دراستها على الأصل أو على نسخة صحيحة منها إن تعذر الحصول على الأصل[٢] .

وتختلف الخصائص الخارجية والداخلية باختلاف الزمان والمكان ، وهذا يتطلب أن يكون الدبلوماتي مُلمًا بالعناصر الزمنية ، وألقاب الأشخاص وصفاتهم ، وأسماء الأعلام والأماكن ، والأسس المتبعة في كتابة الوثيقة ، وتنظيمها المادي ، والخطوط ، واللغة ، والمصطلحات التاريخية ، والنظم والقوانين الخاصة ، وغير ذلك .

ومما سبق تظهر أهمية العلوم المساعدة لدراسة التاريخ بالنسبة للدبلوماتي[٣] ، مثل الآثار والكتابة واللغة ، وغيرها من العلوم المساعدة ؛ التي تُمكنه من فهم الوثيقة فهمًا دقيقًا وتحليل كل ما ورد بها من معلومات عن الأشخاص والوظائف والأماكن واللغة وطريقة الإنشاء ، وغير ذلك .

ولكي يتحقق الهدف من الدراسة الدبلوماتية بالتحقق من صحة الوثيقة لا بد أن يقوم الدبلوماتي بدراسة الشكل ، مع مراعاة تغيره من عصر لآخر ، ومن مكان لآخر ، ولا يكتفي بذلك ، بل يجب أن يقدم الوصف الدقيق ، مع ذكر التغييرات التي طرأت عليه ، وذكر الأسباب وتفسيرها[٤] .

ويُعد الشكل جوهر الوثيقة القانونية وسر كيانها ؛ ولهذا وجب مراعاة صدور الوثيقة بالشكل المتبع في الديوان أو لدى الشخص الذي أنشأها ؛ ليتحقق كمال الوثيقة وصحتها ، وتمامها ونفوذها ، ومن ثَم تثبت الآثار القانونية المترتبة عليها ، فإغفال الشكل يؤدى ، بالضرورة ، إلى فقدان صحة الوثيقة وقيمتها القانونية كمستند ودليل للإثبات[٥] ، وبالتالي كمصدر للمعلومات .

ومن دراسة الشكل يستطيع الدبلوماتي أن يُطابق الوثيقة مع مثيلاتها من الوثائق الخاصة بديوان معين ، فإن ثبت تطابق شكلها مع الشكل المتفق عليه في الديوان تتأكد بذلك قيمتها وصحتها ، وإذا ثبت غير ذلك تفقد الوثيقة قيمتها . فالشكل أساس الوثيقة ، وهو يُدرس ، لا لذاته ،

(1) Peatce- Moses, Richard. A Glossary of Archival and Records Terminology..- Chicago: the Society of American Archivists,2005.- (Archival Fundamentals series, II). P. 120.

(٢) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٣) الدبلوماتيكا : علم دراسة الوثائق ونقدها ، ودراسة الوثائق التركية العثمانية ، ص ٢٥ .

(٤) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٥) مقدمة الوثائق العربية ، ص ١٩ .

وإنما للتأكد من صحة الوثيقة الدبلوماتية التي تتحقق بالتأكد من نسبة الوثيقة إلى مصدرها . وتختلف الصحة الدبلوماتية عن الصحة التاريخية التي تهدف إلى إثبات صحة المعلومات القانونية والتاريخية الواردة في الوثيقة[١] .

هذا بالنسبة للتعريف والشكل ، أما بالنسبة للقيمة التاريخية التي تدخل في نطاق عمل الدبلوماتي – شأنها في ذلك شأن الصحة الدبلوماتية – فيقوم الدبلوماتي بتحليل العناصر الشكلية والموضوعية لاستخراج المعلومات التاريخية ومقارنتها بالواقع ؛ لمعرفة مدى تطابق المعلومات الواردة في الوثيقة مع الأحداث التاريخية . وفي حال تطابقهما تثبت الصحة التاريخية ؛ ومن ثَمَّ تتحقق الصحة الدبلوماتية للوثيقة وتصبح شاهداً تاريخياً يستفيد منه الدبلوماتي في عمله[٢] .

وقد يتضح أثناء التحليل صحة الوثيقة شكلاً دون الموضوع ، أو العكس ، أو صحتها شكلا وموضوعاً ؛ ومن ثمَ تأتى المفاهيم الآتية : الأصل ، والمسودة ، والنسخة ، ومع هذه المفاهيم يأتي تحقيق النص أيضًا ، وهو الذي يقوم بتوضيح مراتب الوثيقة ، مع إضافة التعديلات اللازمة على الوثيقة المحقَّقة والإشارة إلى ذلك باستخدام الوسائل المناسبة . ويعد تحقيق النص مع النسخة الأصلية من الأمور البسيطة ، على العكس في حال النسخة التي يلجأ فيها الدبلوماتي إلى النقد اللغوي للمقارنة بين النسخ وتصنيفها ، ومقارنتها بما يشبهها من النسخ الصادرة عن الجهة نفسها والتاريخ نفسه[٣] .

ومما سبق ظهرت الحاجة إلى ما يُعرف بنقد التصحيح ؛ للمقارنة بين الأصل والنسخ ، أو مقارنة النسخ بعضها ببعض في حال فقدان الأصل ، حيث إن هناك ثلاث حالات لتحقيق النص : الحالة الأولى تتوافر فيها النسخة الأصلية ، والحالة الثانية الأصل فيها مفقود وله نسخة واحدة فقط ، وفي هذه الحالة يجب التأكد من صحة هذه النسخة وخلوها من الأخطاء ، أما الحالة الثالثة فهي وجود نسخ كثيرة لأصل مفقود ، وفيها يتم المقارنة بين النسخ ؛ بهدف الحصول على نص أقرب ما يكون إلى الأصل[٤] .

وهناك أيضًا ما يُعرف بنقد المصدَر ، والهدف منه معرفة مصدر الوثيقة (سياقها) . ويتم نقد المصدر عن طريق التحليل الباطن للوثيقة موضوع البحث ، وذلك من خلال فحص الخط الذي كُتبت به وفحص اللغة ؛ فبعض التراكيب لم تستعمل إلا في بعض الأماكن وفي بعض العصور ،

(١) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .
(٢) مقدمة للوثائق العربية ، ص ٤٥ .
(٣) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .
(٤) لأنجلو أوسينوبوس : النقد التاريخي : يشمل : المدخل إلى الدراسات التاريخية ، بول ماس : نقد النص ، امانويل كنت : التاريخ العام ، ص ٥٥ – ٥٩ .

وفحص الصيغ ، إذ من المعروف أن لكل موضوع صيغه المعروفة ، فإذا خلت الوثيقة من هذه الصِّيَغ دلَّ ذلك على أنها مزيَّفة[١] .

ولتحقيق ما سبق كله ينبغي الاستعانة بعلوم كثيرة مساعدة ، منها علم اللغة ، وعلم التاريخ ، وعلم الآثار ، وغيرها من العلوم التي تساعد الدبلوماتي في إتمام عمله في نشر وتحقيق الوثائق ، وتساعد الدبلوماتيك في نقد الوثائق وإثبات صحتها الشكلية والتاريخية . ويهمنا في هذه الدراسة التعرف إلى علم اللغة ومدى أهميته في نشر وتحقيق الوثائق ؛ بهدف استنباط العلاقة بينه وبين علم الدبلوماتيك (علم نقد الوثائق) .

ويُعد علم اللغة من العلوم المساعدة للتاريخ والوثائق ، ويُستفاد منه في دراسة لغة الوثيقة ومدى انتسابها لعصرها من خلال معرفة مدى تطابق لغة الوثيقة مع لغة العصر ، وهو الأمر الذي يساعد في التحقق من صحة الوثيقة .

ولتوضيح ما سبق ننبه إلى ما قرره الدارسون من علماء اللغة التاريخيين حول اختلاف استعمال اللغة باختلاف العصور ؛ إذ من المعروف أن لكل عصر من العصور لغته الخاصة به ، سواء كانت لغة دارجة ، أو ما يُعرف بالعامية ، أو لغة رسمية تُستخدم في كتابة الوثائق الرسمية الصادرة عن الدوائر الحكومية ، وهذا ما يُعرف بتطور اللغة ، لأن اللغة – شأنها شأن الكائن الحي – دائمًا في تغير ونماء ، كما أنها تتأثر بغيرها من اللغات وتؤثر فيها . ويُعد ذلك سببًا لتغير الألفاظ والمعاني والدلالات من عصر لآخر ، إذ دائمًا تختفي ألفاظ وتعبيرات كانت مستخدمة في عصر معين ، ويظهر غيرها في عصر آخر .

وترجع أهمية دراسة لغة الوثائق ، ومعرفة خصائصها إلى أنها تساعد في فهم الوثيقة ومعرفة المقصود من ألفاظها ، بالإضافة إلى أنها تساعد الدبلوماتي في تقريب نسبة الوثيقة لعصرها في حالة ما إذا كانت غير مؤرخة[٢] .

ويُعد علم الدبلوماتيك في صورته الحالية من العلوم الحديثة في الثقافة العربية ، وقد نشأ هذا العلم في أوروبا لأسباب قانونية تتمثل في الحاجة إلى معرفة الوثائق الصحيحة من المزيفة ، ولهذا وضعت قواعد علم الدبلوماتيك الأوروبي بالرجوع إلى الوثائق الأصلية ونقدها خارجيًا وداخليًا ، ثم انتقل العلم بعد ذلك إلى مجال الدراسة التاريخية ، وأصبح من العلوم المساعدة للتاريخ[٣] .

(١) النقد التاريخي ، ص ٦٧ .
(٢) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص٢٢ .
(٣) جهود المسلمين في علم الوثائق ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

أما بالنسبة لعلم الدبلوماتيك العربي فهناك بعض الدراسات[١] التي تناولت هذا الموضوع للإجابة عن السؤال : «هل عرف العرب علم الدبلوماتيك؟» ، وخلُصت إلى تأكيد معرفة العرب له – خاصة في مرحلة الإعداد (التكوين) : أي إنشاء الوثائق وقواعد كتابتها – إلا أنهم عجزوا عن وضع القواعد الخاصة به على غرار علم الدبلوماتيك الأوروبي ، ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة ما يحتويه التراث العربي من وثائق فُقد معظمها لتلفه أو ضياعه و سرقته ، أو غير ذلك من الأسباب التي جعلت من الصعب الحصول على الوثائق العربية وتتبعها ، ومعرفة خصائصها الداخلية والخارجية ؛ لنقدها واستخلاص القواعد الدبلوماتية منها . بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك عناية بحفظ الوثائق وترتيبها في الدول الإسلامية خلال بعض المراحل أثناء العصور الوسطى ، بعكس ما كان عليه الحال في الدول الأوروبية .

ويقوم علم الدبلوماتيك على ثلاثة محاور ، هي :

١ ـ أحوال انتقال الوثيقة ، ويدرس مفهوم المسودة والأصل والنسخة .

٢ ـ شكل الوثيقة .

٣ ـ إعداد الوثيقة ، ويدرس المراحل المختلفة للوثيقة منذ إنشائها وحتى صدورها[٢] .

وقد صُنفت الوثائق العربية إلى وثائق عامة ووثائق خاصة ، ووثائق ديوانية ووثائق غير ديوانية ، ووثائق مُنشئة ومُثبتة ؛ لكي يتمكَّن الدبلوماتي من دراسة المحاور الثلاثة لعلم الدبلوماتيك ، فالتصنيف الأول يرى أن الوثيقة العامة هي كل وثيقة يتعلق التصرف القانونى فيها بالقانون العام ، أما الوثيقة الخاصة فهي كل وثيقة يتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون الخاص[٣] . والتصنيف الثاني يعتمد على تمييز طريق إنشاء الوثيقة ، ومنهج دراسة خطها وأسلوبها ، وهدفه معرفة الجهة التي أصدرت الوثيقة . فالوثيقة الديوانية هي الوثيقة التي تنشأ في ديوان معين ، ويُتبع في إنشائها القواعد المرعية في إنشاء أشباهها في الديوان ، أما الوثيقة غير الديوانية فهي"الوثيقة التي لا تنشأ في ديوان معين ، فلا يُتبع في إنشائها قواعد ديوانية ما[٤] .

(١) الوثيقة القانونية : ماهيتها – أجزاؤها – أهميتها ؛ و مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ؛ والدبلوماتيكا ، ص ١٩٩ – ٢١٢ ؛ وعلم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماتيك ؛ و علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية (مجلة الدارة ، س ١ ، ع ٤ . ١٩٧٥) ، ص ١٥١ – ١٦٢ ؛ وعلم الوثائق العربية في العصور الوسطى ومدى الحاجة إلى دراسته (مجلة المكتبات . س ٩ ، ع ٤ . ١٩٨٩) ص ١٣٧ – ١٥٣ ؛ ومقدمة للوثائق العربية .

(٢) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

أما التصنيف الثالث والأخير فمبني على علاقة الوثيقة بالتصرف القانوني الوارد فيها . فالوثيقة المُنشئة هي التي تُنشئ التصرف القانوني ، فلا وجود له بدونها ، وهي كذلك مثبتة للتصرف القانوني إذا تطلب الأمر . أما الوثيقة المُثبتة فهي التي تُخلد التصرف القانوني وتثبته عند الحاجة[١] .

هذا بالنسبة لتقسيمات الوثائق وتصنيفها ، أما بالنسبة لأحوال انتقالها فهي ثلاثة : مسودة ، وأصل ، و نسخة (صورة) .

أحوال انتقال الوثيقة (المحور الأول من محاور علم الدبلوماتيك) .

المسودة Draft ، هي :

١ ـ شكل أولى مبدئي لوثيقة ما .

٢ ـ أمر مكتوب يشير إلى دفع مبلغ معين[٢] .

المسودة الأولية First Draft

هي «التحرير الأول للمكتوب ، ويحتمل تصحيحه ، ويمكن أن توجد عدة مُسودات متوالية لما يُكتب ، أما المسودة المبدئية فإنها تسمى المسودة الأولى»[٣] .

وتُعد المسودة الشكل الأول والأقدم للوثيقة ، حيث إنها أول مكتوب يحتوي على معلومات معينة ، وهي مع ذلك تفتقد الكمال ؛ لعدم احتوائها على بعض العناصر المهمة ، مثل توقيعات الشهود ، وعلامات الصحة والإثبات . ومن ثم تنعدم قيمتها الإثباتية ولا تُعامل مُعاملة الأصل الذي يُعد مستنداً إثباتيًا . كما أنها تُعد وثيقة غير رسمية حتى إن كانت وثيقة ديوانية كُتبت في الديوان على يد أحد كُتابه ، وتحتوى على معلومات صحيحة[٤] .

وتحتوي المسودة بطبيعة الحال على بعض الكشط والشطب ، أو التعديل بالحذف أو الإضافة ؛ ولهذا يجب التعامل معها بشيء من الحذر من حيث صحتها ومدى نسبتها لعصرها ، فبعضها قد يكون مزوراً تمت الإضافة عليه أو الحذف منه في زمن آخر غير زمنها . وهنا تظهر أهمية دور الدبلوماتي للتأكد من صحتها[٥] .

(١) الدبلوماتيكا ، ص٢١١ .
(٢) قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات ، مادة : مسودة . ص ٤٨ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٥٦ .
(٤) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٢ – ٥٣ .
(٥) المصدر السابق ، ص ٥٢ – ٥٣ .

ويتم الاعتماد على المسودة وما تحتويه من معلومات في حالة فقدان أصل الوثيقة أو صورتها بسبب تلفها أو ضياعها . إذ هناك مسودات ليس لها أصول ، بمعنى أنها لم تصل إلى مرحلة الأصل ؛ لعدم اكتمال التصرف القانوني لحدوث خلاف بين أطراف الوثيقة ، وفي هذه الحالة تترك المسودة لاحتمال اكتمال التصرف فيما بعد ، إلا أن ما يحدث أنها تظل كذلك بسبب نسيانها أو صرف نظر أصحابها عن إنشاء التصرف ، أو وفاتهم[١] .

وتتم دراسة المسودات لمعرفة أساليب ونظم ومراحل صياغة الوثائق وإخراجها في العصر الذي كُتبت فيه ، خاصةً إذا توافر أصلها ، وفي هذه الحالة تتم الدراسة المقارنة بين المسودة والأصل[٢] .

الأصل Original

يُعرف بأنه الوثيقة الأولى – قبل أي نسخة – فهي التي تتميز بالسبق والكمال عن مثيلاتها ، وهي مكتوب تام كامل أولي لوثيقة مزودة بعلامات الصحة عليه ، وقد يُعد الأصل أحيانًا مضبطة[٣] .

ويتصف الأصل بالاكتمال من حيث وجود المعلومات ، بالإضافة إلى علامات الصحة والإثبات ، ويتصف كذلك بالقدم ؛ لأنه متزامن مع كتابة المسودة . ومن تعريفاته أنه «كل وثيقة وصلت إلينا في الشكل نفسه الذي أراده الفاعل القانوني ؛ لتكون دليلاً عند الشخص المُخاطب أو المُنتفع»[٤] .

ويتمتع الأصل بالقيمة الإثباتية ؛ لاحتوائه على العناصر الدبلوماتية التي تميزه عن المسودة ؛ ولهذا يُعد مستنداً إثباتيًا . ولكن هذا لا يمنع من القيام بعمل الدبلوماتي في التحقق من صحته ، ومدى نسبته للعصر الذي كُتب فيه ، والتأكد من عدم تزييفه ، خاصةً أن هناك أصولاً تحتوى على معلومات مزيفة تُعرف باسم مزيفات الدواوين ، تم اكتشافها بالدراسة النقدية لما تحتويه من معلومات . وقد يكون للوثيقة الواحدة أكثر من أصل على عدد أطراف التصرف ، أو للحفاظ عليها من التلف والضياع[٥] .

(١) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٢ – ٥٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٢ – ٥٣ .

(٣) مضبطة Minute book : هي "عبارة عن دفتر (سجل) تسجل فيه المناقشات والقرارات ، ومحاضر الجلسات الخاصة باجتماعات الهيئات : الجامعة – المؤسسات – المحاكم . . . إلخ . وتُطلق على المصطلح أيضا عبارة مداولة أو محضر جلسة . قاموس مصطلحات الوثائق ، مادة : مضبطة . ص ٨٢ .

(٤) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٣ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٥٤ .

النسخة (الصورة) Copy

وهي صورة طبق الأصل لنص وثيقة أصلية ، أي أنها مستخرجة من النص الأصلي المكتوب ، أُعدت في الوقت نفسه ، أو في وقت لاحق ، وعادةً ما تُستنسخ أو تُصور أو تُعد بأي وسيلة أخرى . ويتم التعرف عليها عن طريق الغرض منها ، أو عن طريق ما تحويه من معلومات ، أو عن طريق إعدادها ، وذلك باستخدام النقد الدبلوماتي . والنسخ التي يُتعرَّف عليها عن طريق محتوياتها هي التي تحتوى على تصرف قانوني ، واستُنسخت أو دُونت في سجلات ، أو هي نسخة تحوى معلومات موجزة من الأصل ، أو صورة رسمية للرجوع إليها . أما النسخ التي يُتعرف عليها بطريقة إعدادها فهي تشمل النسخ الكربونية ، والمنسوخة باليد ، والنسخ الإلكتروستاتيكية ، ونسخ إما منسوخة طبق الأصل في وقت لاحق لكتابة الوثيقة الأصلية ، أو قُيدت موجزة مختصرة عن الأصل[١] .

وتُعرف النسخ (الصور) في الوثائق باسم "المثال" لأنها مقلدة للأصل ، وتنسخ عادةً في وقت لاحق للأصول ، باستثناء بعض الحالات مثل المعاهدات ، أو في حالة تعدد أطراف الوثيقة . ولا يوجد خلاف بين الأصل والنسخة (الصورة) من حيث الاكتمال ، سواء كانت رسمية تحتوي على المعلومات الكاملة بالإضافة إلى علامات الصحة والإثبات ، أو غير رسمية تحتوي على المعلومات بالإضافة إلى تقليد لعلامات الصحة والإثبات . أما بالنسبة للقيمة الإثباتية فالنسخ (الصور) تختلف عن الأصول ، فإن كانت رسمية فإنها تتمتع بالقيمة المعلوماتية والإثباتية كاملة ، أما إذا كانت غير رسمية فهي تتمتع بالقيمة المعلوماتية دون القيمة الإثباتية[٢] .

طرق الحصول على النسخ (الصور) من الوثيقة الأصلية

تُنقل الصور من الأصول بطرق كثيرة ، منها :

(١) نسخة (صورة) منقولة عن الأصل

تُعد أفضل أنواع النسخ (الصور) وأعلاها قيمة ، وهي على شكلين : إما مطابقة للأصل ، وتكون في هذه الحالة مثلها مثل الأصل شكلا وموضوعًا ، أو مقلدة له ، وتكون في هذه الحالة مثلها مثل الأصل موضوعًا ، وليس شكلاً ، وينبغي التأكد من صحة ما تحويه من معلومات[٣] .

(٢) نسخة (صورة) منقولة من صورة قديمة

هذه النسخة (الصورة) لا ترقى إلى النسخة (الصورة) المنقولة من الأصل ، لا شكلاً ولا موضوعًا .

(1) G iry, A. Menual de Diplomatique. Paris, 1925. P. 740.

(٢) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٣) نسخة (صورة) منقولة من سجل

على الرغم من أنها غير مطابقة للأصل ؛ إلا أن قيمتها المعلوماتية والإثباتية مثل الأصل تمامًا ؛ لأنها وثيقة رسمية صادرة من هيئة رسمية ، وتحمل علامات الصحة والإثبات ، كما أنها مكتملة شكلًا وموضوعًا[١] .

(٤) نسخة (صورة) متضمنة[٢] في نص أو وثيقة ثانية

تُكتب بشكل مختصر أو شبه كامل في وثيقة أخرى أو في نص تاريخي ، وتتمتع بقيمة معلوماتية ، لكنها لا تحتوي على علامات الصحة والإثبات وهو ما يُفقدها قيمتها الإثباتية . وأحيانا يُؤخذ بها كمستند إثباتي إذا فُقد الأصل ، وتستمد قوتها الإثباتية من الوثيقة التي تحتويها[٣] ؛ وفي هذه الحالة تحل النسخة (الصورة) محل الأصل في الحفاظ على التصرف وحمايته . ويُعد هذا هو السبب الرئيس في وجودها[٤] .

ومع اختلاف أنواع النسخ (الصور) وتنوعها تظهر أهمية دور الدبلوماتي في التأكد من الصحة المعلوماتية والإثباتية للنسخة (الصورة) بدراستها ونقدها خارجيًا وداخليًا ؛ لمعرفة مدى مطابقتها للأصل وما يحتويه من معلومات ، فقد يجد زيادة أو نقصًا عن الأصل بالإضافة أو الحذف بهدف التزوير وتغيير الحقائق[٥] .

الشكل (المحور الثاني من محاور علم الدبلوماتيك)

والشكل هو مجموع خصائص الوثيقة الخارجية والداخلية ، حيث تشتمل الخصائص الخارجية على كل ما يتصل بالمادة المكتوب عليها ، والمادة المكتوب بها ، والخط ، والأختام ، وطريقة إخراج الصفحة ، والتصحيحات ، وعلامات الصحة والإثبات ، وكل هذه الخصائص لا يمكن دراستها إلا على الأصل فقط ، أما الخصائص الداخلية فهي كل ما يتصل باللغة والصياغة والوقائع التاريخية والقانونية ، وكل ذلك يمكن دراسته على الأصل في حال وجوده ، أو على النسخة (الصورة) في حال عدم وجود الأصل[٦] .

---

(١) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٥ .

(٢) الوثيقة المتضمنة : هي «وثيقة تتضمن وثيقة أخرى مثل (التصديق على نسخة طبق الأصل) ، أو لتأكيد تصرف قانونى صادر من قبل ، وقد جاء المصطلح من الفعل اللاتينى Videre (الرؤية) ؛ لوجوب النص في الوثيقة الأصلية على رؤية الوثيقة المتضمنة ، وقد انتشر هذا النوع من النسخ المتضمنة في العصر الوسيط ، وهي عبارة عن وثيقة تصدرها هيئة ما ، أو شخص مسئول ، وتشتمل على نص وثيقة أخرى . . . ولا بد أن تذكر الهيئة أو يذكر الشخص أنه قد رأى هذه الوثيقة الأخرى ووجدها صحيحة ، وأقرها . قاموس مصطلحات الوثائق ، مادة : وثيقة متضمنة ، ص ٦٧ .

(3) G iry, A.Op. Cit. P. 23.

(٤) مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، ص ٥٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) الدبلوماتيكا ، ص ٢٠١ .

وترجع أهمية دراسة الشكل إلى أهمية دراسة الوثائق القانونية التي تُعد مرآة للعصر الذي كُتبت فيه ، وهذه المرآة تعكس حضارة العصر وتغيراته المكانية والزمنية كمًا وكيفًا ؛ وفي هذه الحالة يتعدى الدبلوماتي مرتبة الوصف ، ليصل إلى مرتبة التفسير ، حيث إنه يصف الشكل بما يعتريه من تغيرات ، ثم يفسر الأسباب الحضارية العامة والخاصة التي أدت إلى التغيير[١] .

وتتمثل الأسباب الحضارية العامة والخاصة في تقاليد العصر أو البلد الذي أنشأ الوثائق ، وأنواع ما تشتمل عليه الوثائق من تصرفات تنظم العلاقات القانونية بين الناس ، وعادات الدواوين وتقاليد الإنشاء بها ، وصفات من يُعهَد إليهم بالإنشاء والكتابة ، وما يخضعون له من أنظمة أو أهواء ، أو غير ذلك ؛ وبهذا يتحقق الغرض من التحقيق باكتمال مرحلتي : الوصف ، والتفسير ، وهذا الاكتمال يعكس لنا بالضرورة مدى إلمام الدبلوماتي ومعرفته بالعلوم المساعدة للتأريخ التي تصل بالعمل إلى حد الكمال[٢] .

وقد تنوعت الوثائق في العصر العثماني من حيث الشكل ، خاصةً تلك التي تنتمي للمحاكم الشرعية ؛ لأنها تزخر بمختلف أنواع التصرفات الخاصة ، فضلًا عن أن جميعها أصول – من الناحية المادية وليس من الناحية الدبلوماتية ، أي من حيث الشكل والمضمون – يمكن من خلالها دراسة الخصائص الخارجية والداخلية التي يهتم علم الدبلوماتيك بدراستها[٣] .

* الوثيقة المفردة[٤] (Document (Piece بمختلف أنماطها .

* السجل[٥] (Register الوثائق المدونة تباعًا) ومتتالية التاريخ .

---

(١) الوثائق العربية في مصر في العصر العثماني : أهميتها وقواعد تحقيقها .- متاح على : "http:// www.startimes.com تاريخ الزيارة : ٢٨/ ٥/ ٢٠١٥ .

(٢) الوثائق العربية في مصر في العصر العثماني : أهميتها وقواعد تحقيقها .

(٣) ولهذا السبب تم التركيز على سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثماني عند اختيار الوثائق عينة البحث ؛ لدراستها وتحليلها دبلوماتيًا ولُغويًا ، وكذلك الوثائق المفردة المتمثلة في حجج الأمراء والسلاطين ، ووثائق دير سانت كاترين .

(٤) مكتوب يحوي معلومة بصرف النظر عن طريقة أو خصائص التسجيل والقيد ، هذا بوجه عام . والمصطلح يُطلق على :
أ – مجموعة من الوسائط تُسجل عليها وتُستخدم كدليل للإثبات أو الاطلاع على المعلومات بها .
ب – الوثيقة الأرشيفية المفردة ، أو مادة مخطوطة لا يمكن تجزئتها ماديًا . قاموس مصطلحات الوثائق . مادة : وثيقة مفردة . ص٤٧ .

(٥) وهو نوع من أشكال الوثائق الأرشيفية – عادةً – في شكل مجلد تُدون فيه البيانات من أي نوع بطريقة منتظمة بواسطة السلطة الشرعية على نحو زمني ، أو لأن البيانات تعتبر ذات أهمية كافية لكي يتم تسجيلها بالضبط (مُضبطة) بعد أن سبق تسجيلها ، أي يشمل نسخًا من الوثائق الأصول . ويتم التسجيل والقيد في السجل بالنسخ الكامل أو التحليل أو الإيجاز ، وقد يسمى دفترًا ، وهي كلمة فارسية أصلا ، ومصطلح دفتر يعنى مجموعة من الأوراق طويت معًا ، وفي الغالب تُخاط من الكعب ، وكان يتألف من أربع ورقات ، ثم زاد فيما بعد في أوربا ، فكان يُقصد به الملزمة . المصدر السابق ، مادة سجل . ص١٠٣ .

قائمة المصادر

أولاـ المصادر العربية :

١ ـ إبراهيم السمرائى : العربية تاريخ وتطور ، بيروت : مكتبة المعارف ، طـ ١ . ١٩٩٣ .

٢ ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار . القاهرة : المكتبة العلمية ، [د . ت] . ثلاثة أجزاء .

٣ ـ أحمد أبو الفتح : المعاملات في الشريعة و الإسلامية والقوانين المصرية ، القاهرة : مطبعة البوسفور ، ط ١ . ١٩١٣ .

٤ ـ إنصاف عمر مصطفى : دراسة في صيغ الوثائق الخاصة في مصر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، ومدى مطابقتها لقواعد علم الشروط ، إشراف : عبد اللطيف إبراهيم . جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٩٥ . (رسالة دكتوراه) .

٥ ـ تمام حسان : مناهج البحث في علم اللغة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .

٦ ـ جرجي زيدان : الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية : رسالة تتضمن بعض الملاحظات على اللغة العربية وعلم اللغة ، بيروت : مطبعة القديس جاورجيوس ، ١٨٨٦ .

٧ ـ جمال الخولي : مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي ، الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، ط٢ . ٢٠٠٠ .

٨ ـ حسن ظاظا : اللسان والإنسان : مدخل إلى معرفة اللغة ، دمشق : دار القلم ، بيروت : الدار الشامية ، ط٢ . ١٩٩٠ . (مكتبة الدراسات اللغوية ، ١) .

٩ ـ حسن عثمان : منهج البحث التاريخي ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ .

١٠ ـ حسن علي حسن الحلوة : الدبلوماتيكا ، مجلة كلية الآداب ــ جامعة القاهرة . مج ٢٧ سنة ١٩٦٥ . القاهرة ، ١٩٦٩ .

١١ ـ حسين مجيب المصري : صلات بين العرب والفرس والترك ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، ط١ . ٢٠٠١ .

١٢ ـ سالم عبود الألوسي : علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماتيك ، بغداد . ١٩٧٧ .

١٣ ـ السرخسي ، شمس الدين : المبسوط ، بيروت : دار المعرفة ، ١٩٨٩ . ٣١ جزءاً .

سلوى علي ميلاد :

١٤ ـ جهود المسلمين في علم الوثائق ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س١٧ ، ع٣ . يوليو ١٩٩٧ .

١٥ ـ سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثمانى مصدراً للمعلومات التاريخية . في : العدالة بين الشريعة والواقع في مصر العثمانية ، إشراف : رؤوف عباس ، تحرير : ناصر إبراهيم ، وعماد هلال . القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٢ .

١٦ ـ قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات : إنجليزي – فرنسي – عربي ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ط٢ . ٢٠٠٧ .

١٧ ـ الوثائق العربية في مصر في العصر العثمانى : أهميتها وقواعد تحقيقها . متاح على : http:// www.startimes.com .– تاريخ الزيارة : ٢٨/ ٥/ ٢٠١٥ .

١٨ ـ الوثيقة القانونية : ماهيتها – أجزاؤها – أهميتها ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .

١٩ ـ الصفصافي أحمد القطوري : الوثائق العثمانية (الدبلوماتيك) : دراسة حول الشكل والمضمون ، [القاهرة] ، ط١ . [د . ن] ، ٢٠٠٤ .

٢٠ ـ عبد الرحمن بدوي : النقد التاريخي : يشمل لأنجلو أوسينوبوس : المدخل إلى الدراسات التاريخية ، بول ماس : نقد النص ، امانويل كنت : التاريخ العام ، ترجمها عن الفرنسية والألمانية : عبد الرحمن بدوي . الكويت : وكالة المطبوعات ، ط ٤ . ١٩٨١ .

٢١ ـ عبد السميع سالم الهراوي : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ط ١ . ١٩٦٣ .

عبد الصبور شاهين :

٢٢ ـ العربية لغة العلوم والتقنية ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٦ .

٢٣ ـ في علم اللغة العام ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٦ . ١٩٩٣ .

٢٤ ـ عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية والإشهادات في ظهر وثيقة الغوري ، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ، مج ١٩ . جـ١ (١٩٥٧) .

٢٥ ـ الغرناطي ، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن : الوثائق المختصرة . تحقيق : إبراهيم بن محمد السهلي . المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ط١ . ٢٠١١ . (سلسلة الكتب والبحوث المحكمة ، ٢٢) .

٢٦ ـ القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن على : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة : الموسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر ، [د . ت]. ١٤جزءاً .

٢٧ ـ ماريو باي : أسس علم اللغة ، ترجمة وتعليق : أحمد مختار عمر . القاهرة : عالم الكتب ، ط ٨ . ١٩٩٨ .

٢٨ ـ محمد إبراهيم السيد : مقدمة للوثائق العربية ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ . (سلسلة الوثائق والمعلومات ، ١) .

٢٩ ـ محمد حسن عبد العزيز : مدخل إلى علم اللغة ، القاهرة : دار النمر ، ١٩٨٢ .

محمد خضر محمد خضر :

٣٠ ـ علم الشروط عند المسلمين ، وصلته بعلم الوثائق العربية ، مجلة الدارة ، س١ . ع٤ ـ . ١٩٧٥ ، ص١٥١ : ١٦٢ .

٣١ ـ علم الوثائق العربية في العصور الوسطى ، ومدى الحاجة إلى دراسته ، مجلة المكتبات . س ٩ ، ع٤ . ١٩٨٩ ، ص١٣٧ : ١٥٣ .

٣٢ ـ محمود عويس محمد عويس : قواعد كتابة الوثائق العربية أصولا ونسخًا : دراسة مقارنة ، إشراف : سلوى على ميلاد . بنى سويف : م . ع . عويس ، ٢٠١١ . رسالة دكتوراه (كلية الآداب – جامعة بنى سويف) .

٣٣ ـ محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ .

٣٤ ـ نصر الله مبشر الطرازي : الدبلوماتيقا : علم دراسة الوثائق ونقدها ، ودراسة الوثائق التركية العثمانية ، تقديم : عصام محمد الشنطي . القاهرة : مكتبة الآداب ، ط١ . ٢٠١١ .

٣٥ ـ هويدي شعبان هويدي : في الألسنية الحديثة ، القاهرة : دار النصر للتوزيع والنشر ، ط١ . ٢٠٠٤ .

٣٦ ـ الونشريسي ، أبو العباسٍ أحمد بن يحيى (ت ٩١٤هـ) : المنهج الفائق ، والمنهل الرائق ، والمعنى اللائق بآداب المُوَثِّق وأحكام الوثائق ، القاهرة : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، ط١ . ٢٠٠٥ – (سلسلة الدراسات الفقهية ، ١٦) .

٣٧ ـ يلماز أوزوتونا . تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ؛ مراجعة وتنقيح : محمود الأنصاري . مج ١ . إستانبول : مؤسسة فيصل للتمويل ، ١٩٨٨ .

ثانيًا ـ المصادر الإنجليزية :

(1) **CharlesWorth, M.J.,** Philosophy and Lingistic Analysis, Duquense Studies, Philosophical series9, Pittsburgh, Duquense University, 1959, P.157.

(3) **Martin G.Eisnre.** The Return to philology and the Future of Literary Criticism: Reading the Temporality of Literature in Auerbach,Benjamin, and Dante.- 2011. http://escholarship.org /cu/item/4gg644zp : visited date: 12/8/2015.

(4) **Pearce- Moses, Richard.** A Glossary of Archival and Records Terminology.- Chicago: the Society of American Archivists, 2005.- (Archival Fundamentals series, I I).

(5) **Pollock,Sheldon.** Future Philology? The Fate of a Soft Science in a Hard World. . Vol. 35. No4, the fate of disciplines edited by James Chandler and Arnold 1. Davidson (summer 2009), P P. 933,934.

(6) **Reychman,Jan.** Hanbook of Ottoman- Turkish Diplomatics/ Ananiasz zajackowski; revised and expanded translation by Andrew S. Davis; edited by Tibor Halasi- Kun.- Paris: The Hague, 1968.

ثالثًا ـ المصادر الفرنسية :

(1) G **iry, A.** Menual de Diplomatque. Paris, 1925.